

سياسات دعم ريادة الأعمال في المغرب (التشخيص والتوصيات)

Government policies to support entrepreneurship in Morocco: diagnosis and recommendations

الدكتورة/ فاطمة بوطالب

أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، المملكة المغربية

Email: fboutaleb13@gmail.com

الدكتور/ خالد الوزاني

أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، المملكة المغربية

الملخص:

تشير دراسة المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) بالمغرب، إلى ضعف تحويل النوايا إلى أعمال من أجل خلق مقاولات تجارية حيث يظل هذا التحويل غير كافٍ لتوليد "تدفق" جديد للمقاولات التي من شأنها أن تضمن ديناميكية ريادية أكثر للاقتصاد الوطني. وهكذا يصبح تعزيز ريادة الأعمال تحديًا كبيرًا للاقتصاد المغربي. نظرا لعدم قدرته على تهيئة الظروف لتحقيق نمو مستدام يكون أكثر شمولية.

ويهدف البحث إلى تقديم دراسة حول البرامج الرئيسية للسلطات العمومية لدعم ريادة الأعمال وذلك من أجل تسليط الضوء على مدى نجاعتها وكذلك على الاكراهات التي أثرت على فعاليتها.

واعتمدت الدراسة على منهجية مزدوجة؛ جمعت بين دراسة وثائقية ودراسة المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM).

ويتمثل الاستنتاج الرئيسي للبحث في غياب التنسيق والتجانس لسياسات الدعم، هذا الوضع يتفاقم مع منظومة دعم ريادة الأعمال التي توجد بدورها مجزأة ومكونة من عدد كبير من الفاعلين ومن بنيات تفتقد لطابع تكاملي.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، نظم ريادة الأعمال، المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)، برامج الدعم.

Government policies to support entrepreneurship in Morocco: diagnosis and recommendations

Abstract:

The study of Global Entrepreneurship Monitor (GEM) points in Morocco the weak transformation of intentions into acts of business creation. This transformation remains insufficient to generate a new "flow" of businesses that would ensure a more entrepreneurial dynamic in the context of national economy. Thus, promoting entrepreneurship becomes a major challenge to generate the conditions for more inclusive sustained growth.

The purpose of this article is therefore to provide an analysis of the main programs initiated by public authorities to support entrepreneurship, and to highlighting best practices and the constraints that have influenced their efficiency.

The methodology used combines desk research and the empirical GEM study.

The main conclusion of the study is the absence of coordination and coherence in the support entrepreneurship policies. This situation is amplified by an entrepreneurial ecosystem that is also fragmented, made up of a large number of actors and structures without complementarity.

Keywords: Entrepreneurship, Entrepreneurial ecosystem, GEM, Support programs.

مقدمة

تعتبر حاليا ريادة الأعمال من إحدى أولويات حكومات معظم بلدان العالم حيث تعدّ واحدة من أنجع رافعات النمو الاقتصادي في خلق فرص الشغل (Acs et al., 2016).

وأصبح تعزيز ريادة الأعمال في المغرب يشكل تحدياً كبيراً في وقت تستمر فيه نقاط الضعف البالغة، ولا سيما عدم قدرة الاقتصاد المغربي على خلق ظروف تستطيع تحقيق نمو مستدام يكون أكثر شمولية، ويعمل على الحد من الفوارق الاجتماعية والمكانية وقادر على الحد من البطالة الكثيفة، على الخصوص في أوساط الشباب.

وتكشف دراسة المرصد العالمي لريادة الأعمال، أن المغرب لديه مؤشرات عالية إلى حد ما فيما يتعلق بثقافة ريادة الأعمال وإمكاناتها: وتعتبر هذه الإمكانيات من بين أهم الإمكانيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة إلى نوايا ريادية مهمة للغاية¹. ومع ذلك، تُظهر الدراسة ضعف معدل نشاط ريادة الأعمال الناشئة (TAE)²؛ وهذه المفارقة المتعاقبة تنتج عن ضعف في تحويل النوايا إلى أعمال. ويظل هذا التحويل غير كافٍ لتوليد "تدفق" جديد للأعمال التي من شأنها أن تضمن ديناميكية ريادية أكثر للاقتصاد الوطني. ويزداد هذا الوضع تفاقماً بسبب المفارقة الثانية لنموذج التنمية في المغرب، ألا وهو النموذج الذي لا يخلق الكثير من فرص الشغل ويترك جزءاً كبيراً من الشباب بدون نشاط أو تكوين³، مما يشكل خسارة حقيقية للفرص التي توفرها المكاسب الديمغرافية.

أهداف البحث:

الغرض من هذه الدراسة هو تقديم تحليل للبرامج الرئيسية للسلطات العمومية لدعم ريادة الأعمال، وذلك بهدف تسليط الضوء على أحسن الأعمال وكذا أشد الإكراهات التي أثرت على فعاليتها. كما يهدف البحث تحليل جوانب القصور ومعالجتها بالمقترحات والتوصيات التي يمكن لها أن تؤسس برامج مستقبلية، وستساعد هذه التوصيات صانعي القرارات السياسية على تهيئة الظروف التي ستمكن المقاولين الذين يوجدون في مرحلة الإعداد من تحقيق مشاريعهم بشكل أفضل.

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة من حيث أنها ستوفر الخيارات التي تناسب استراتيجية فعالة للنهوض بريادة الأعمال بالمغرب، وذلك في ظل وجود فجوة ما بين المعدل الكبير لنوايا إنشاء المقاولات والمعدل الضئيل للنشاط الفعلي. حيث أنّ تحسين سياسات دعم ريادة الأعمال من شأنها أن تلعب دوراً كبيراً في تطوير النسيج المقاولاتي بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة المنشودة بالمغرب.

وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتمحور تحليلنا حول ثلاث نقاط. سنقدم أولاً المقاربة المنهجية والإطار المفاهيمي (I) من أجل تحليل واستخلاص الدروس من البرامج الرئيسية لدعم ريادة الأعمال التي طورتها السلطات العمومية في المغرب، وذلك للتمييز بين البرامج التي تهدف إلى تشجيع خلق الأعمال من تلك التي تهدف إلى ضمان تعزيز تنميتها (II). وبعد ذلك سنسلط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية لدراسة المرصد العالمي لريادة الأعمال التي أجريت في المغرب من 2015 إلى 2018 (III).

¹ أعلن 33% من المشاركين عزمهم على إنشاء أعمالهم الخاصة في السنوات الثلاث المقبلة. ومن خلال الاستقراء، يمكن لحوالي 7.5 مليون بالغ أن يشرعوا في مهنة ريادة الأعمال.

² يتوافق TAE مع نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 64 عامًا المشاركين في عملية ريادة الأعمال.

³ إحصاءات HCP مثيرة للقلق. 14.2% ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عامًا و 34.6% ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عامًا ليسوا في المدرسة أو في التدريب أو في العمل.

I - ريادة الأعمال: الإطار المفاهيمي والمنهجي

طور الخبير الاقتصادي جوزيف شومبيتر في عام 1950 مفهوم ريادة الأعمال، حيث أصبحت الآن تعتبر مفتاحاً لتنمية الاقتصادات الناشئة.

وبالإضافة إلى كونها حلاً لمشاكل التوظيف، فإن ريادة الأعمال تساهم في النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر.

وحسب سريرام وميرشا (2010)، هناك العديد من العوامل التي تساعد على انطلاق الأعمال التجارية الجديدة ونجاحها. وأكد هؤلاء المؤلفون على أنه إذا كانت المبادرات والمهارات والموارد ضرورية لبدء وإنجاح الأعمال التجارية، فإن سياسة الدولة لها أيضاً تأثير كبير في تشجيع أو تعثر فعالية المبادرات المقاولاتية.

وللتحفيز على ريادة الأعمال، يمكن للدولة أن تتدخل على ثلاثة مستويات: كقوة غير مرئية (يد غير مرئية) ومن خلال المساعدات (مد يد المساعدة) أو عن طريق الاستيلاء وإعادة التخصيص (الإمساك باليد) (Frye and Shleifer, 1997). وتلعب الدولة دوراً حاسماً في خلق مناخ يفضي إلى الأعمال التجارية من خلال سن قوانين تحفز على المبادرة المقاولاتية، ومن خلال دعم المقاولات وتنظيم دورات تكوينية لازمة للمقاولين وكذلك تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع.

ويمكن لريادة الأعمال أن تلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي، ولكن لتحقيق هذا الهدف، ينبغي على السلطات العمومية والمنظمات الدولية إعطاء الأولوية لبعض الإجراءات الحيوية: على سبيل المثال، تعزيز ريادة الأعمال وتهيئة بيئة مواتية للإبداع وتطوير المقولة.

والمؤشرات الأكثر استعمالاً لوصف النشاط المقاولاتي في بلد ما، ولا سيما دراسة المرصد العالمي لريادة الأعمال هي كالتالي:

المقاولون الناشئون (حتى ثلاثة أشهر من الأجر المدفوعة)؛ المقاولون الجدد (بين 4 أشهر و 41 شهراً من الأجر المدفوعة)؛ المقاولون الراسخون (أكثر من 42 شهراً من الأجر المدفوعة).

ويشكل المقاولون الناشئون والمقاولون الجدد لديناميكيات الأعمال، مُتَغَيِّرِينَ اثنتين مُهمَّتين ولكنهما مختلفين، وعند جمعهما معاً، نحصل على مؤشر لديناميكيات المقاولات الناشئة. وهذا ما يعكسه معدل النشاط المقاولاتي.

وبالتالي، فالمتطلبات الداعمة للمقاولات تختلف حسب "مستوى المقاول" و "مرحلة حياة المقولة". ومن أجل تحليل أنجع، سوف نميز بين خدمات الدعم غير المالي وخدمات الدعم المالي.

والمصنوفتان الواردتان في الملحق، ترسمان مخططاً للإدلاء على نوع الخدمات ومرحلة حياة المقولة، وذلك من خلال تسليط الضوء على كيفية تطابق هذه الخدمات على نظم ريادة الأعمال في المغرب.

وتؤكد العديد من الدراسات على أن النشاط المقاوالاتي بأشكاله المختلفة، يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي، لكن هذه العلاقة تختلف وفقاً لمراحل التنمية الاقتصادية (Acs and José Maria Amoros، 2008، Van Stel & al.، 2005، Wenekers & all، 2010).

ومن النقاط الرئيسية في أبحاث المرصد العالمي لريادة الأعمال تتجلى في أن الإجراءات السياسية تتطلب وقتاً واتساقاً لتقوية وتطوير العوامل التي تساهم في الأنشطة المقاوالاتية.

ومن خلال التجديد الذي يتم كل سنة حول استطلاعات المرصد العالمي لريادة الأعمال كما هو مألوف منذ 20 عاماً في عديد من بلدان العالم، من الممكن تحديد الاتجاهات ومحاولة فهم تأثير السياسات العمومية وبرامج الدعم لريادة الأعمال.

وفي هذا السياق، أتاحت الاستطلاعات التي أجراها الفريق الوطني للمرصد العالمي لريادة الأعمال فرع المغرب، خلال 2015-2018، تكوين عينة من 304 خبراء (NES National Expert Survey) يمثلون ظروف ريادة الأعمال الوطنية الرئيسية، بالإضافة إلى عينة تمثيلية من 10.862 أسرة (دراسة استقصائية APS Adult Population Survey) تركز على المعلومات المقدمة من قبل الإحصاء العام للسكان والسكنى، والذي قام بتغطية 12 جهة من المملكة. واعتمد مخطط جمع العينات على تقسيم العينة الرئيسية للمندوبية السامية للتخطيط إلى وحدات "أولية" وأخرى "ثانوية".

ولذلك سنضع تشخيصاً لبرامج الدعم العمومي الرئيسي لريادة الأعمال في المغرب قبل أن نسلط الضوء على التوجهات، وذلك من أجل تطوير ديناميكيات الأعمال ونظم ظروف ريادة الأعمال الوطنية في المغرب خلال 2015-2018، ولاستنتاج الآفاق التي من الممكن أن تنص على مقاربة وتوجهات إستراتيجية وطنية لريادة الأعمال.

II- تشخيص البرامج العمومية الرئيسية للدعم

عرفت ريادة الأعمال في المغرب تطوراً كبيراً خلال العقود الأخيرة. إذ منذ أكثر من ثلاثة عقود أصبح إنشاء مقاولات صغيرة (PE) من قبل الشباب استراتيجية مميزة في المغرب، ليس فقط لتجاوز تحديات دمج الخريجين في الحياة المهنية، ولكن أيضاً من أجل المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. بالفعل، إن ارتفاع عدد الخريجين الشباب العاطلين عن العمل وتقليص فرص العمل في القطاع العام والضرورة الملحة للاستجابة لتحديات القدرة التنافسية للمغرب، أدت كل هذه العوامل إلى جعل السلطات الوطنية تولي اهتمام كبير لتشجيع الشباب على خلق مقاولات صغيرة.

أ- البرامج العمومية لدعم إنشاء المقاولات

لقد تم تفعيل صنفين من البرامج، أحدهما ذو بعد وطني يستهدف حاملي الشهادات والآخر، يستهدف بالتحديد الفئات المحرومة.

- البرامج العمومية التي تستهدف الشباب حاملي الشهادات:

برنامج «قروض لدعم المقاولين الشباب»: نظام لدعم المقاولات ذات توجه مالي

يعتبر برنامج «قروض لدعم المقاولين الشباب»، الذي تأسس في عام 1989، أول برنامج دعم وطني كان يستهدف الخريجين الشباب بغاية إنشاء مقاولات تجارية. ويهدف البرنامج إلى تشجيع الشباب حاملي الشهادات من أجل إنشاء أعمال تجارية، وذلك بشروط تمويلية مواتية للغاية، ولا سيما مساهمة الشباب الشخصية التي كانت لا تتجاوز 10 % من تكلفة المشروع، و 90 % المتبقية كانت الدولة تمول منها (65 %) والمؤسسة البنكية تمويل منها (25 %).

وبعد مرور أكثر من عشر سنوات من تفعيل البرنامج، كان لا بد من الإشارة إلى أن النتائج لم تكن في مستوى التوقعات، حيث بلغ معدل الإنجازات 25%. وبالإضافة إلى ذلك، تجسّد هذا البرنامج في إشكالية كبيرة تجلت في الرصيد غير المُسدّد بمتوسط معدل تراوح بين 18% و43% حسب قطاع النشاط. وتُعزى هذه النتائج الضعيفة للغاية إلى ثلاثة أسباب رئيسية: صعوبة الإجراءات الشكلية لمنح القروض والإحجام الذي تبديه المؤسسات البنكية عند تقيدها بهذا النظام، وعدم ملاءمة مواصفات الخريجين الشباب المنتقلين مع مهنة المقاول.

ويمكن استخلاص عبرتين من هذه التجربة ألا وهما؛ أولاً، أن الدعم المالي وحده يبقى غير كافٍ. وكان من الضروري التفكير في جهاز مكمل ليتولى مسؤولية مصاحبة وتكوين المقاولين الشباب. ثانياً، عملت نظم ريادة الأعمال بالتحديد والبيروقراطية وبطء الإجراءات الإدارية على تعثر العديد من المشاريع. وكان من الممكن إنشاء مرفق واحد من شأنه تسهيل استقبال المرشحين وانتقائهم ومصاحبتهم أثناء القيام بالإجراءات من أجل إنشاء مقاولتهم.

برنامج "مقاولتي": نظام دعم متكامل

ولتجنب أوجه القصور في برنامج مقاولتي، وضعت السلطات العمومية تدابير جديدة في إطار برنامج "مقاولتي" الذي انطلق في سنة 2006 وانخرط فيه العديد من الفاعلين في نظم ريادة الأعمال الوطنية، ولم تكن شروط البرنامج المالية مواتية ومفيدة فحسب، بل كان من المقرر مصاحبة ودعم الشباب خلال مراحل إنشاء وتطوير مقاولاتهم.

وكان هذا البرنامج أيضاً بدوره بعيداً عن النتائج المتوقعة. لأنه في الوقت الذي كان يهدف إلى دعم إنشاء 30.000 مقولة، لم يتجاوز إنشاء 2050 مقولة بين عامي 2007 و2011 (أي مقولة جديدة سنوياً) مسجلاً بذلك معدل إنجاز لا يتجاوز 7%. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة التمويل البنكي للمشاريع التي تم إنشاؤها لم تصل إلى 45%، علماً أن هذا البرنامج خصص بالأساس لتسهيل التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جداً التي أنشأها شباب حاملي الشهادات والمعطلون عن العمل.

ويمكن استخلاص أنه كانت هناك عدة عوامل تفسر النقص الذي شاب برنامج مقاولتي: بادئ ذي بدء، المشاكل التي كانت على مستوى التعاون بين مختلف الفاعلين: كان العديد من الفاعلين، الذين كان من المفترض أن يمثلوا نقطة قوة في البرنامج، أصبحوا مصدراً للعديد من المشاكل على مستوى التنسيق،

كما أن الأدوار المتوقعة من كل فاعل القيام بها لم تكن مخططة ومدروسة بشكل جيد، ولم يتمكن كذلك الفاعلون من توحيد الرؤى. ثانياً، عدم الثقة الحاضرة لدى المؤسسة البنكية التي لم تستطع الانضمام إلى المنطق الاجتماعي الذي هو أساس برنامج "مقاولتي" واستمرت في تفضيل منطق الربح المالي والحذر. وأخيراً وبشكل خاص، كان هناك ضعف وقصور في المصاحبة والدعم: حيث أن 25٪ من المقاولين فقط، هم الذين استفادوا من الخدمات الاستشارية، ولم تكن المصاحبة التي قُدمت للمقاولين قبل وبعد إنشاء مشاريعهم كافية وملائمة، وفي معظم الأحيان، لم يكن للأشخاص الذين كُلفوا بالمصاحبة مواصفات مناسبة ولا الخبرة اللازمة لدعم المقاولين الشباب.

برنامج "المقاول الذاتي": نظام دعم مالي بشكل أساسي

بعد برنامجي "قروض لدعم المقاولين الشباب" و «مقاولتي»، حالياً، تعتبر السلطات العمومية النظام الجديد "صفة المقاول الذاتي" الذي انطلق في سنة 2015 بمثابة رافعة جديدة لتطوير المبادرة المقاولاتية ومحاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي. ويستهدف البرنامج فئة العاطلين عن العمل وغير الناشطين الذين يقدر عددهم بـ 3 ملايين شخصاً. ويهدف هذا البرنامج الفريد من نوعه إلى تشجيع العمل الحر من خلال تسهيل ولوج الشباب إلى سوق العمل والسعي إلى إخراجهم من الاقتصاد غير المهيكّل.

وفي هذا الشأن، تم وضع آلية مهمة لتسهيل إنشاء المقاولات التجارية، ولا سيما فيما يتعلق بالإعفاء من التسجيل في السجل التجاري، وتخفيف قيود التوطين وإزالة الطابع المادي عن الإجراءات، بالإضافة إلى ذلك، تم وضع نظام ضريبي مبسط مثل، الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لتشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة على الاندماج في الاقتصاد المهيكّل، كما يحث المشروع على تدابير للمصاحبة من قبل الهياكل الوطنية والإقليمية والمحلية.

وبعد ثلاث سنوات من التفعيل، كانت النتائج مشجعة للغاية، وبالمقارنة مع الهدف الذي حُدّد في 100.000 مقاول ذاتي، فقد تم تسجيل أكثر من 70.000 مقاول في البرنامج، إلا أن مشكلة النقص في المعلومات والتتبع والمصاحبة رغم أنها كانت منتظرة، لا تزال قائمة، وتُظهر التجربة أن العديد من الشباب يفتقرون إلى المعلومات حول البرنامج ويعملون بمفردهم، وبعضهم يوجدون في أوضاع مالية صعبة، وأحياناً مثقلون بالديون، بسبب جهلهم بوجود منتجات مالية وبرامج مناسبة لمشاريعهم ولمواصفاتهم الشخصية.

ب- برامج عامة محددة تستهدف الشباب المحرومين:

برنامج لدعم الشباب حاملي المشاريع

يهدف برنامج "مغرب مبادرات" المستوحى من برنامج "فرنسا مبادرة"، والذي أطلقته وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، من خلال إبرام شراكات مع الجمعيات المحلية، إلى تشجيع المبادرات الاقتصادية الفردية، وتعزيز الشغل الذاتي وكذلك ضمان الدعم ما قبل وما بعد خلق المقولة من أجل ضمان وتطوير واستدامة المشاريع الصغيرة.

يقوم البرنامج بتطوير مقاربة متكاملة تعتمزم في الوقت نفسه تقديم خدمات مالية وغير مالية: يوفر البرنامج لحاملي المشاريع تمويلا محليا مناسباً على شكل قرض شخصي بدون ضمانات وبدون فوائد، وفضاء للاستقبال وتقديم المعلومات، بالإضافة إلى ذلك، يستفيد حاملو المشاريع من دورات تكوينية مختلفة تتعلق بالكفايات الشخصية، ويساعده البرنامج كذلك على تطوير روح المبادرة المقاولاتية وعلى التأطير التقني ويصاحبه في إنجاز مخططات العمل.

وكانت لهذه المبادرة استحقاق في الحصول على تمويل المنصات التشغيلية (الرباط وأكادير والدار البيضاء ومراكش والعيون) وخلق تعاون بين مختلف الفاعلين المحليين من أجل تعزيز إنشاء المقاولات، ولا سيما لصالح حاملي المشاريع الصغيرة الذين لا يستطيعون الحصول على قروض بنكية.

والمقاربة التي استهل بها البرنامج تثبت على أنها ذات أهمية كبيرة. ولكن اللجوء إلى تعبئة التمويل الخارجي الإضافي، ومحدودية الموارد (البشرية والمالية) قلل من نطاق عمل هذه الهياكل. ولتحقيق هذه الغاية وضمان استمراريتها وتفاذي بقائها بالاعتماد على مساعدات وإعانات المنظمات غير الحكومية، ينبغي النظر في الفواتير الجزئية للخدمات المقدمة.

برنامج الإدماج من خلال الأنشطة الاقتصادية

قامت مؤسسة محمد الخامس للتضامن، باعتبارها جمعية أنشئت دُعمت من قبل السلطات العمومية بدعم من شبكة من الشركات الكبيرة، بتطوير برنامج تجديدي خصص للمقاولات الصغرى جداً، يوفر للذين يعيشون في المناطق الهشة، وعلى وجه الخصوص الشباب حاملي المشاريع آليات ملائمة تركز على الدعم المالي واللوجستيكي، وتقوم بتعزيز قدراتهم ودعم نشاطهم الاقتصادي في مرحلة ما بعد خلق مقاولاتهم.

وفي هذا الصدد، وُضع برنامج وطني متكامل: برنامج الإدماج من خلال الأنشطة الاقتصادية (PIAE) الذي تم تطويره لصالح المبادرات الفردية والجمعيات والتعاونيات العاملة أو الراغبة في العمل في القطاعات المرتبطة بالزراعة وبتثمين المنتجات والحرف والخدمات المحلية، ودعم هذا البرنامج 167 مشروعاً اقتصادياً باستثمار 10 ملايين درهم في 2016، وفي الوقت الحاضر، هناك شبكة كبيرة تتكون من 300 جمعية وتعاونية تعمل في مجموعة واسعة من القطاعات، باعتبارها امتداداً للمؤسسة على المستوى الإقليمي والمحلي.

وبدأت المؤسسة تجربة رائدة أخرى بإنشاء مركز للمقاولات الصغرى التضامنية لفائدة الشباب حاملي المشاريع الصغيرة جداً، ويعتبر المركز حاضنة حقيقية للمشاريع، وبأكثر من 80 ورشة عمل، يستهدف هذا المركز الشباب الذين يوجدون في وضعية هشة ويتوفرون على مهارات مقاولاتية ولهم دوافع تحفيزية وحاملي مشاريع مجدية اقتصادياً.

ويتعلق الأمر هنا، بمفهوم متجدد وتجربة نموذجية ناجحة جداً باعتبارها توفر للشباب نظام دعم متكامل من خلال مجموعة من الخدمات المضمونة: التوعوية وإشاعة ثقافة ريادة الأعمال بين شباب الأحياء والتكوين من خلال تعزيز قدرات حاملي المشاريع ومصاحبتهم خلال خلق مقاولاتهم واحتضان المشروع ودعمهم بعد الإنشاء وكذلك تمويلهم، وهنا أيضاً، تعتمد استمرارية المشروع على قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل الضروري لكل من المركز لكي يواصل عمله وللتحويل المجاني لكي يمول معدات كل واحد من حاملي المشاريع الناجحة (يصل إلى 150.000 درهم).

برنامج تعزيز ريادة الأعمال الصغرى في القطاع غير المهيكل

لأول مرة، يوجد شباب الوسط القروي الذين هم في وضعية هشّة ويعملون في القطاع غير المهيكل في قلب مشروع وطني لتعزيز ريادة الأعمال الصغرى، وذلك في إطار مشروع "تعزيز ريادة الأعمال الصغرى للشباب المحرومين والذين يعملون في القطاع غير المهيكل"⁴. ويستهدف المشروع الشباب والشابات المحرومين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 سنة، الحاصلين على مستوى تعليمي لا يتجاوز الثانوي وأقل، ويوجدون خارج سوق العمل أو في القطاع غير المهيكل.

ويوفر المشروع دعماً متكاملًا من خلال مجموعة من خدمات الدعم غير المالي، وكذلك يهدف إلى رفع القدرة للحصول على الخدمات المالية الحالية وتعزيز استمرارية أنشطتها المدرة للدخل، بالإضافة إلى ذلك، يقدم المشروع متابعة ما بعد إنشاء المقاولات تدوم لمدة 12 شهرًا على الأقل.

وتم تفعيل المشروع من قبل 14 جمعية اختيرت على المستوى الوطني، وتمثلت مهمتها في الجمع بين كل الجهات المحلية الفاعلة في المجتمع المدني، وفي هذا الصدد، الجمعية الحاملة للمشروع، وكذلك المنظمات المجتمعية البارزة ذات الخبرة في خلق المقاولات الصغرى والأنشطة المدرة للدخل.

وتعتبر هذه المبادرة التي يمكن تعميمها، نموذجًا فريداً من نوعه في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لشباب القطاع غير المهيكل. وتقدم نظاماً متكاملًا وشاملاً يستجيب لاحتياجات حاملي المشاريع على مستوى المراحل الرئيسية في خلق المقاولات، تلك المراحل التي تذكرنا إلى حد ما بعمل الجهات الفاعلة الأخرى مثل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وجمعيات القروض الصغرى.

ويبقى التحدي في مدى قدرة البرنامج على الشروع في التكوين على مستوى التسيير لفئة ذات مستوى تعليمي ضعيف، والحصول على التمويل المناسب وكذلك تنظيم نوع من المصاحبة عن قرب على غرار النموذج الذي شرعت فيه.

ب- برامج دعم تطوير المقاولات

شأنها شأن البرامج التي تُخصّص لإنشاء المقاولات التجارية، وقد تم تفعيل برامج أخرى لتطوير المقاولات، ولا سيما الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة التي تشكل 98 ٪ من القطاع الخاص المغربي.

الدعم الاستراتيجي على المستوى الوطني للمقاولات الصغيرة جدًا

بدعم من التعاون الألماني (GIZ)، شرعت الحكومة المغربية في إنجاز استراتيجية وطنية لتشجيع المقاولات الصغيرة جدًا، والتي يُدمج نظامها الإصلاحات القانونية والمالية والضريبية.

⁴ تمويل المشروع عبارة عن هبة من قبل البنك الدولي بقيمة 5 ملايين دولار وتديره وزارة الشباب والرياضة

بالفعل، لا تستفيد المقاولات الصغيرة جدا التي تمثل أكثر من 80 ٪ من نسيج المقاولات الصغيرة والمتوسطة، من نظام دعم شامل ومتكامل.

وفي هذا السياق، حدد مشروع الاستراتيجية هدفاً مزدوجاً: من جهة، دعم نسيج المقاولات الصغيرة جدا التي تعمل في القطاع المهيكل، ومن جهة أخرى، جذب الهياكل العاملة في القطاع غير المهيكل إلى الاقتصاد المنظم، وينبغي أن تستفيد من هذا النظام ما يناهز عن 500.000 مقولة من أصل 3 ملايين من المقاولات الصغيرة جدا.

وتركز المقاربة بشكل أساسي على نظام ضريبي يعززه الدعم المالي. ومن بين التدابير الرئيسية؛ إحلال نظام ضريبي مناسب يكون أكثر ملائمة مع المقاولات الصغيرة جدا، وإنشاء صندوق ضمان لها من أجل تسهيل الحصول على القروض البنكية.

ويستجيب النظام إلى حد كبير لاحتياجات المقاولات الصغيرة جدا، ولولا وجود ضمان، لما تمكنت المقاولات الصغيرة جدا من الاستفادة من القروض البنكية أو حتى من القروض الصغيرة، وعلاوة على ذلك، شرع بالفعل أول بنك محلي في تسويق عرض مماثل، حيث أن جمعيات القروض الصغيرة تحاول استغلال هذه الفرصة لتطوير عرض من أجل تخصيصه للمقاولات الصغيرة جداً.

دعم لتعزيز نظام مصاحبة المقاولات الصغيرة جدا

قامت الوكالة الوطنية لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، بتطوير مقاربة لمصاحبة المقاولات بعد خلقها، وذلك لتلبية احتياجات المقاولات المغربية الصغيرة جداً. واستناداً إلى مقاربة «Nucleus»⁵، التي تتوافق مع المقاولات الصغيرة جدا، تم خلق شبكة من المقاولين الذين ينتمون لنفس القطاع برفقة مستشار. ويطمح المشروع إلى إنشاء نظام يمكن لهم من خلاله تحديد مشاكلهم بشكل أفضل ومعرفة احتياجات المصاحبة الخاصة بهم. وبالتالي تحسين أداء مقاولاتهم.

ويهدف المشروع أيضاً، إلى دعم وتعزيز قدرات المؤسسات المصاحبة لتمكّن المقاولات الصغيرة جدا من تطوير خدماتها بعد الإنشاء، مرتكزة على نموذج اقتصادي مستدام يستجيب لاحتياجات المقاولات المغربية الصغيرة جدا.

وتكمن الجراءة في توحيد الخدمات التكوينية والاستشارية وملائمتها مع احتياجات المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة. ولهذه الغاية، يضمن التعاون الألماني (GIZ) المكونين والمستشارين بتقديم عرضاً للخدمات التكوينية والاستشارية على الصعيد الوطني.

وفي سنة 2017، تم اعتماد حوالي 160 مكوّن ومستشار وشارك في التكوين المستمر أكثر من 400 مقاول ومستقل.

⁵ "Nucleuse" هي عبارة عن مجموعة من الشركات التي تنتمي إلى نفس قطاع الأعمال تجتمع بشكل دوري لتحديد مشاكلها المشتركة وإيجاد حلا لها معاً.

وتقدم هذه الخطوة تجربة دعم ناجحة: من قبيل، زيادة التوعية ووضع نظام تعبئة حقيقي للمقاولات الصغيرة جدا التي تقضي إلى تنفيذ خطة عمل تم إنجازها بشكل جماعي من قبل المجموعة.

وتُظهر التجربة أن المقاولون من خلال تبادل خبراتهم يجدون معًا حلولاً لمشاكلهم من خلال اجتماعات دورية ومؤطرة، الشيء الذي جعلهم لاحقاً يتمكنون من رفع إنتاجهم وخلق فرص الشغل. ونظرا لنجاح هذا المشروع، يعترّم مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة (Maroc PME) مواصلة هذا النشاط الاستشاري.

الدعم العمومي لريادة الأعمال التجديدية للمقاولات الناشئة التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني

قدم المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (المُعامل الوطني المكلف بتوطيد وتقييم البحث العلمي والتقني) خدمات وآليات خصصت لتشجيع الابتكار وتحويل تكنولوجيا حاملي المشاريع عبر شبكة (REMI) بهدف توحيد عملي القطاعين العام والخاص الذين يعملون في مجال التقييم والبحث والابتكار.

لقد صاحب هذا النظام ودعم العديد من المشاريع التي عملت على خلق مقاولات (المقاولات الناشئة على وجه الخصوص) تجديدية وقابلة للاستمرار، وذلك من خلال عملية الاحتضان وعملية الإفراق.

ويغطي دعم المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST) كلاً من الخدمات المالية (230.000 درهم لكل مشروع) والخدمات غير المالية من خلال الإيواء ضمن الأعضاء الحاضنين والمصاحبة عبر التكوين والخبرة والاستشارة، وكذلك التواصل من خلال وضع شبكة للتواصل مع فريق من الخبراء الوطنيين والدوليين.

III- نظم ريادة الأعمال في المغرب: الاستنتاجات الرئيسية للمرصد العالمي لريادة الأعمال

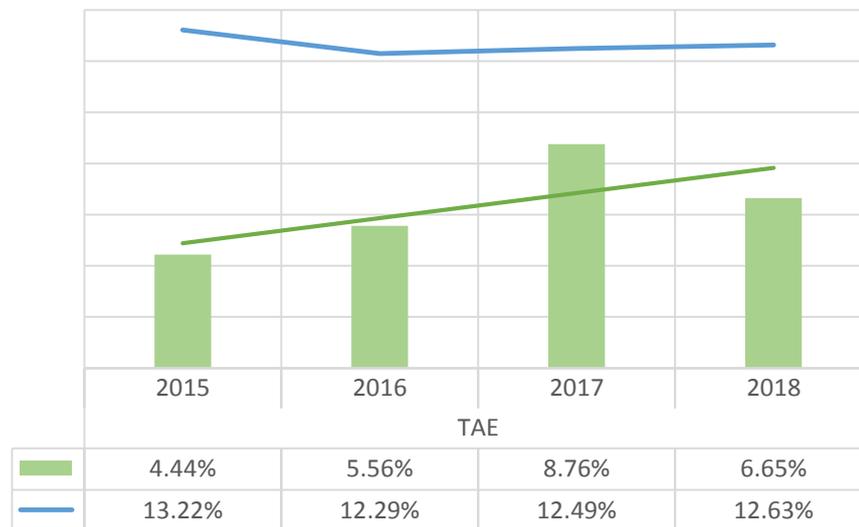
تُقدم البرامج العمومية المختلفة لدعم ريادة الأعمال السالفة الذكر، إلا حلقة واحدة من السلسلة التي تُؤلف ريادة الأعمال، وبالفعل، في أي اقتصاد قد تؤثر العديد من العوامل بدرجات متفاوتة في عملية خلق المقاولات. ومن أجل أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار احتفظ المرصد العالمي لريادة الأعمال بتسعة مبادئ باعتبارها شروط -كوادر مُكوّنة لنظم ريادة الأعمال، وهي كالتالي: تمويل ريادة الأعمال والسياسة الحكومية والبرامج العمومية والتكوين على ريادة الأعمال واللوائح التنظيمية عند مدخل الأسواق والقواعد الاجتماعية والثقافية والتحويلات في البحث والتطوير والبنية التحتية المادية والبنية التحتية القانونية والتجارية.

ولكي نفهم بشكل أفضل هل المحيط الذي يتطور فيه المقاولين المغاربة يلعب دور المُسهّل أو على العكس من ذلك، يكبح عملية خلق المقاولات. ومن المناسب تقديم التوجهات فيما يتعلق بديناميكية ريادة الأعمال في المغرب، ونتائج دراسة المرصد العالمي لريادة الأعمال حول السكان البالغين والنشطين في المغرب قبل تقييم الظروف المواتية أو غير المواتية لنظم ريادة الأعمال كما يراها الخبراء الوطنيون الذين تمت مقابلتهم.

أ- الاتجاهات الرئيسية لديناميكية ريادة الأعمال

إذا كانت النتائج الرئيسية وكذلك التوجهات دراسة المرصد العالمي لريادة الأعمال فيما يتعلق بالمواقف المقاولاتية تكشف على أن المغرب يتوافر على عدة عوامل مواتية لظهور ثقافة مقاولاتية، وينبغي التأكيد على أن الخوف من الفشل يعتبر حسب 51.21% من الذين تم استجوابهم بالمغرب عاملا تعجيزيا في عملية خلق المقاول، وتزايد هذه النسبة بشكل نسبي منذ 2015. والمثير للقلق أكثر أن 64.2% من البالغين ممن أتاحت لهم فرصة جيدة لبدء عمل تجاري، اعتبروا أن الخوف من الفشل كان عاملا رادعا، مما يجعل المغرب يُصنف في المرتبة الأولى من بين الدول المشاركة في المرصد العالمي لريادة الأعمال في 2018.

وهكذا، رغم أن المغرب قام بتحسين ترتيبه في TAE من 60/58 في 2015 ومن 49/38 في 2018، فإن الزخم الذي عرفته السنوات الثلاث الأولى قد تباطأ في 2018 بسبب النفور الشديد من المخاطرة وارتفاع نسبة التخلي عن المشاريع



وبالتالي، يستقر معدل نشاط ريادة الأعمال في 6.65%، مما يعني أن أقل من 7 من كل 100 بالغ ينخرطون في عمل تجاري يقل عمره عن ثلاث سنوات ونصف. وتعتبر هذه القيمة بشكل كبير أدنى من متوسط معدل الدول المشاركة (12.63%) كما هو مبين في الشكل 1.

الشكل 1: تطور (TAE) خلال 2015-2018⁶

في ضوء هذه المعطيات المختلفة، تجدر الإشارة إلى أن في المغرب تبقى الفجوة التي توجد بين العزم وخلق المقاول من بين أعلى المؤشرات في العالم، وإذا كان الانتقال من العزيمة إلى الفعل يحدث بشكل عام تحت تأثير محفزات إيجابية أو سلبية، فمن الأجدر تحديد العوامل المحددة لهذا الانتقال لكي لا يصبح الوضع في المغرب أكثر خطورة، وعلى سبيل التوضيح، في 2018،

⁶ يمثل المنحى الأخضر المغرب، والمنحى الأزرق متوسط جميع الدول المشاركة في المرصد العالمي لريادة الأعمال

من بين 100 شخص الذين عبروا عن عزمهم المشاركة في مشروع مقولة وقاموا بأول محاولة للانطلاق، توفق منهم 7 فقط في تنزيل مشروعهم إلى أرض الواقع. ويبدو أن منذ 2015 بدأ هذا المؤشر يكتسب أهمية كبيرة.

ويمكن شرح هذه الفجوة من خلال عدم نجاح المشروع والعدول عنه لعدة اعتبارات التي تواجه بشكل خاص دور المصاحبة المقاولاتية في هذه المرحلة، ولا سيما عند التحذير بمعدل إخفاق المقاولات الجديدة الناشئة.

وبالتزامن، فإن ضعف الديناميكية المقاولاتية التي تطبع المغرب لا تدعي للقلق، إذا كان للمقاولات الجديدة الناشئة طموحا في تحقيق أهداف التنمية والتطور السريع، على مستوى خلق مناصب الشغل وأسواق جديدة والتجديد في قطاع التكنولوجيا وأيضا الانفتاح على ما هو دولي.

وبالتأكيد، يعتبر التشغيل التحدي السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأول في المغرب، لذلك نهتم بتطلعات المقاولين من حيث خلق فرص العمل. وتشير نتائج المرصد العالمي لريادة الأعمال خلال السنوات الأربع للأسف، إلى ضعف طموحات خلق فرص العمل مقارنة بالدول المشاركة الأخرى. وللإشارة ففي 2018، 64٪ من المقاولين لم يتوقفوا في خلق أي منصب عمل و8.7٪ منهم فقط خططون لخلق أكثر من 6 مناصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة. وهنا، تجدر الإشارة أن منذ 2015، تبدو قدرة النمو أنها تتناسب تناسباً عكسياً مع نتائج TAE، بمعنى، أن تطور ديناميكية المقاولات لا يفضي إلى خلق فرص الشغل المنشودة.

ب - تقييم النظم المقاولاتية

بالنظر إلى المعطيات المقدمة حول ديناميكيات المقاولات في المغرب، فليس من المستغرب ملاحظة أن تقييم الشروط -الإطارية لريادة الأعمال في المغرب على مدى السنوات الأربع الماضية تبرز أن المحيط المقاولاتي كان غير مواتٍ. ويقوم المرصد العالمي لريادة الأعمال بتقييم نظم ريادة الأعمال من خلال المؤشر المركب المسمى "NECI" (المؤشر الوطني لريادة الأعمال) والذي، بنسبة 4.26 على 10 صنف المغرب في الرتبة 47 من بين 54 دولة مشاركة في عام 2018. وتترتب هذه النتيجة عن ترجيح نتائج الشروط -الإطارية المختلفة لريادة الأعمال.

1- الظروف المواتية

منذ سنة 2015، يبدو أن ثلاثة من الشروط الإطارية التسعة، تبدو للخبراء مناسبة للمقاولين، ويتعلق الأمر بالبنية التحتية المادية والنظام القانوني والتجاري وتنظيم الأسواق.

البنية التحتية المادية: وتتعلق بتسهيل الحصول على الموارد المادية المتاحة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والخدمات العمومية ووسائل النقل والاتصالات، إلخ. بتكلفة لا تكون سبباً لاستبعاد الشركات الجديدة والصغرى ولا حتى الشركات الناشئة. وتعد إمكانية الحصول على هذه الموارد أمراً بالغ الأهمية لتطوير المقاولات وبشكل خاص الجديدة منها.

وتعد جودة البنية التحتية المادية إحدى نقاط القوة في المغرب، حيث يحتل الصدارة للسنة الرابعة على التوالي بنقطة 7.34 على 10 في عام 2018، ويحتل المرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (خلف قطر والإمارات العربية المتحدة). ويعتبر تيسير الحصول على الموارد المادية المتاحة شيء مسلم به على نطاق واسع. ويرى الخبراء أنه ما زال يتعين بذل الجهود في مجال الحصول على العقار، وفي تجاوز نقص المناطق الصناعية، وكذلك في تجويد التجهيزات والبنى التحتية.

البنية التحتية القانونية والتجارية: يبدو أن المغرب يتوافر على خدمات دعم الأعمال واسعة النطاق في المجالات التجارية والمحاسبية والقانونية، وبشكل عام، خدمات المؤسسات التي تشجع على صعود المقاولات الصغرى والجديدة، وكذلك المقاولات الناشئة.

وسواء تعلق الأمر بوجود هذه الخدمات أو بدرجة منجزاتها (محامون ومحاسبون ومستشارون أعمال)، فقد منح الخبراء خلال هذه السنوات الأربع درجة أعلى إلى حد كبير من معدل الاقتصادات المماثلة لبلدان المنطقة، حيث أن في سنة 2018، كانت 10 / 5.51، وكانت أفضل نتيجة هي 6.77.

تنظيم السوق: يحيل هذا الشرط إلى عاملين محددين؛ ديناميكية السوق التي توضح السرعة أو الوتيرة التي يتغير فيها السوق من سنة إلى أخرى، وإمكانية الولوج إلى الأسواق.

إن الطريقة التي تُدمج بها الشركات الصغيرة أو الجديدة في الأسواق القائمة والسهولة التي يمكن للوافدين الجدد دخول السوق الوطنية بها، تقدم مؤشراً جيداً عن العوائق التي تحول دون دخول السوق (اللوائح التنظيمية وبعض القيود الأخرى المساهمة).

وفي 2018، قدمت الديناميكية الداخلية للأسواق في المغرب درجة 10/5، التي اعتبرت قريبة جداً من الاقتصادات المماثلة (الرتبة 54/37). ورغم التعليق الإيجابي للخبراء على هذا المحور، فإنهم يأسفون لوجود حواجز تعيق الولوج للأسواق وعدم فعالية قانون المنافسة.

2- الشروط المعاكسة

تبقى ظروف ريادة الأعمال الوطنية الأقل تمييزاً من قبل الخبراء والمصنفة حسب الأهمية كالتالي: التحويل في البحث والتطوير، والتعليم والتكوين في ريادة الأعمال والحصول على التمويل والقواعد الاجتماعية والثقافية والسياسة الحكومية. تحويل البحث والتطوير: تظل كثافة البحث في المغرب منذ 2015 محدودة وغير قادرة على خلق فرص جادة لتطوير مقاولات جديدة.

ويعتبر تحويل البحث والتطوير، مجموعة من الابتكارات التكنولوجية المتاحة التي يمكن للمقاولين استغلالها، ولاسيما إذا وجدت آليات للتحويل ملائمة. ويُعدّ التقارب بين الجامعة ووسط المقاولات وكذلك حماية الملكية الصناعية والفكرية من العناصر الحاسمة لتحقيق هذه التحويلات.

وللخبراء بشكل عام، حكم سلبي على مستوى تحويل البحث والتطوير، وذلك انطلاقاً من المعدل الذي تم الحصول عليه من قبل المغرب في 2018 (2.88 / 10) والذي وضعه في المرتبة الثانية بعد الأخيرة من بين 54 دولة مشاركة، ويستنكر الخبراء بشكل خاص نقص في بذل الجهود من قبل الأوساط الأكاديمية لدعم التنمية اعتماداً على البحث العلمي، كما يؤكدون على التمييز الكبير الذي لا يزال قائماً بين المقاولات الجديدة والمقاولات الكبيرة القائمة.

التعليم والتدريب على ريادة الأعمال: منذ عدة عقود والمغرب كما في البحث والتطوير يعاني بشكل كبير من تخلف في تفعيل التكوين على ريادة الأعمال، لا سيما في المرحلتين الابتدائية والثانوية. ويستنكر الخبراء بشكل خاص أن: (1) منظومة التعليم الابتدائي والثانوي لا تشجع على الإبداع والاستقلالية والمبادرة. (2) لا تقوم المنظومة التعليمية على تلقين المفاهيم اللازمة لاستيعاب البيئة الاقتصادية؛ (3) يفتقر التلاميذ لدراسة كافية حول ريادة الأعمال. إن إدراج تعليم ريادة الأعمال في المقررات الدراسية سوف يزيد من اغتنام الفرص لاكتساب القدرة على تنظيم المشاريع وكذلك التحفيز بشكل كبير عليهم.

وفي 2018، مازال المغرب مستمراً في الركود بمعدل 2 (2.07 / 10) فيما يتعلق بالتكوين على ريادة الأعمال في المستويين الابتدائي والثانوي. ويمكن اعتبار تقدير الخبراء بالنسبة للتعليم ما بعد الثانوي الذي تلقته الجامعات والمدارس الكبرى والتكوين المهني (4.48 / 10) أقل صرامة على الرغم من أن هذه المؤسسات، من وجهة نظرهم، لا تزال تقدم عدداً غير كافٍ من التكوينات في مجال خلق المقاولات وفي نظامها لمعايير التقييم الذي يعزز بلا شك فهم المعيار الجماعي أكثر من تنمية القدرات الشخصية.

النظام المالي: إذا لم تتوافر الموارد المالية، فلا يمكن حتى لتلك المشاريع الواعدة جداً أن ترى النور، وعليه، فإن موضوع تمويل الأعمال الجديدة يعتبر محور أي سياسة تشجع على خلق المقاولات.

ومقارنة ببلدان أخرى (المرصد العالمي لريادة الأعمال 2018) يحتل المغرب الرتبة 40 بمعدل 3.6 / 10.

وإذا كان معظم الخبراء يعترفون بالتطور المتميز للنظام البنكي والمالي في أدائه، فليس هذا هو حاله فيما يخص تمويل إنشاء المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة على الرغم من الضمانات التي قدمت من قبل (CCG) (لصالح المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الناشئة، ويلاحظ الخبراء استمرار إجماع البنوك عن تقديم الدعم للمقاولات الناشئة، والصعوبات المتكررة التي يواجهها المقاولون الشباب للحصول على التمويل والتكلفة العالية للقروض).

القواعد الاجتماعية والثقافية: لدى ظروف ريادة الأعمال الوطنية في المغرب، تأثير حاسم على كل من درجة تقييم ريادة الأعمال والتخوف من المخاطر. وتؤثر بشدة طريقة التفكير والبيئة الاجتماعية والثقافية على "الرغبة" في خلق الأعمال التجارية. والطريقة التي سيؤول بها الوسط الاجتماعي والأسري فعل ريادة الأعمال أو الحكم الذي سيُسقطونه عليها، سيؤثر بشكل قوي على رغبة الفرد في الشروع في نشاط ريادي. إذا، هل يُعتبر الوسط حاملاً لخطاب إيجابي عن المقاولين؟ وهل يشجع على المخاطرة؟

ونظرا للنتيجة المحصل عليها 4.21 / 10 في 2018، يواصل الخبراء التأكيد على أن الخوف من الفشل يُحدّ من خلق المقاولات ويعزز تحفظ بعض المقاولات الصغرى والمتوسطة القائمة.

السياسة والبرامج الحكومية: في هذه المرحلة، يقيّم الخبراء طريقة السياسات والبرامج الحكومية التي تارة تكون محايدة وتارة أخرى تشجع المقاولات الجديدة و/ أو الناشئة. ويتعلق الأمر من ناحية، بالتدابير القانونية التي تؤثر على ريادة الأعمال، مثل؛ التشريعات الضريبية والتشريعات المتعلقة بالحكامة والهياكل المقاولاتية، فضلاً عن الإجراءات الشكلية لخلق المقاولات التجارية، ومن ناحية أخرى، هناك البرامج والإجراءات الخاصة التي تكون خارج الإطار القانوني، والتي يمكن أن تؤثر على ريادة الأعمال على المستويين الوطني والإقليمي.

وإذا كان الخبراء بصفة عامة يرحبون بالاستقرار العام والتماسك، وكذلك بالجهود المبذولة لتحسين الوسط المقاولاتي (صفة المقاولين الذاتيين والشفافية في الضرائب وإجراءات خلق المقاولات التجارية ورقمنة الإجراءات وما إلى ذلك..)، فإنهم يرون أن المغرب ليس لديه ما يكفي من تدابير وبرامج دعم كبيرة وفعالة. ولا تزال هناك قيود كثيرة على تطوير ريادة الأعمال، ولا سيما ضعف استجابة / مصداقية النظام القضائي ونقص في المصاحبة والحوافز الضريبية وصعوبة الولوج إلى الأسواق العمومية والفترة المحددة للدفع وما إلى ذلك... وبمعدل 3.8 / 10، يحتل المغرب الرتبة 44 و 40 على التوالي من حيث الدعم والسياسة الحكومية وكذلك فيما يتعلق بالبرامج العمومية لتعزيز ريادة الأعمال. أما فيما يخص الضرائب والبيروقراطية، فالمغرب يحظى بترتيب أفضل (المرتبة 25).

وبناءً على هذه النتائج، يوصي الخبراء بشكل أساسي بما يلي:

- تحسين البيئة التنظيمية
- تعزيز التربية على ريادة الأعمال
- إشاعة الوعي والتواصل
- تكثيف تحويل التكنولوجيا والابتكار
- تسهيل الحصول على التمويل
- إضفاء الطابع المهني على نظام الدعم

خاتمة

عرف المغرب خلال العقود الأربعة الماضية برامج هامة في تطوير ريادة الأعمال: برنامج "قروض لدعم المقاولين الشباب" برنامج مقاولاتي" و"صفة" المقاول الذاتي" التابع للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج الإدماج من خلال الأنشطة الاقتصادية، (مركز المقاولات الصغرى التضامنية التابع لمؤسسة محمد الخامس للتضامن).

وبالإضافة إلى ذلك، قامت البنوك وجمعيات القروض الصغيرة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات الدولية (البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة العمل الدولية والتعاون الألماني والخ...) بوضع العديد من الإجراءات، سواء كانت تحسيسية من أجل إشاعة الوعي بأهمية ثقافة ريادة الأعمال أو لمصاحبة المقاولات قبل وبعد الخلق (شبكة المغرب للمقاوله ودار المقاول)، أو بالإضافة إلى ذلك من أجل التمويل.

ومن خلال هذه التجارب، يمكن لمجموعة من المقاربات والممارسات الجيدة التي طُوِّرت من قبل بعض المنظمات والهيكل المصاحبة أن تؤسس استراتيجية مناسبة لتعزيز ريادة الأعمال في المغرب:

- التعبئة عبر شبكة من المرشدين على المستوى الوطني لضمان عملية التوعية في مجال ثقافة ريادة الأعمال وخلق المقاولات في المدارس والثانويات والجامعات وفقاً للإجراءات التي طُوِّرت في الوقت نفسه من قبل "إنجاز المغرب".

- طريقة دعم متكاملة وشاملة وعن قرب: الدعم "المتكامل" يوفر في الوقت ذاته، المساعدة في التمويل والمصاحبة (الاستشارة و/ أو التدريب و/ أو المراقبة)، ولكن أيضاً الدعم "الشامل" الذي يغطي مرحلتي ما قبل الإنشاء وبعده، والدعم الفردي الذي يكون عن قرب إلى حين انطلاقة المقاوله. وهذه الممارسات شائعة داخل شبكة المغرب للمشاريع ومركز المقاولات الصغيرة جداً التضامنية ودار المقاول (التجاري وفا بنك) وبدرجة أقل في هيكل الحضانة. ويتطلب هذا العمل، مرشدون ذوي خبرة جيدة (مستشارون وموجهون محترفون).

- دعم مالي منظم يُمكن أن يكون على شكل "قرض شرف" (شبكة المغرب للمشاريع)، أو على شكل قسيمة شراء المعدات (مركز المقاولات الصغيرة جداً للتضامن). والحصول على هذا الدعم من قبل لجنة من الخبراء يمنح مصداقية للمقاول الشاب، وبالتالي يجعله مؤهلاً للحصول على تمويل بنكي إضافي. وعلى سبيل المثال، كانت القروض الشرفية تشكل آلية استثنائية أدت إلى نشوء ديناميكيات قوية في خلق المقاولات في فرنسا.

- عرض تمويلي يتلاءم مع مختلف مراحل تطوير المقاولات: من أجل تسريع خلق ونمو المقاولات التجارية، يتعين على السلطات العمومية والمؤسسات البنكية والمالية تطوير نظام يكون متلائماً مع المراحل المختلفة التي تمر بها المقاوله خلال نموها. وتحقيقاً لذلك، شرع صندوق الضمان الاجتماعي في تهيئ العديد من خطوط الضمانات لكل من الشركات الصغيرة جداً (الاستثمار والتشغيل) وكذلك للمقاولين الشباب (قرض الشرف) والشركات الناشئة (الصناديق الأولية Innov Invest). وما زال يتعين على هذه المؤسسات تطوير التدابير التحفيزية لإنعاش رؤوس الأموال أو إنشاء التمويل التشاركي.

وعلاوة على ذلك، وعلى ضوء النتائج المختلفة لدراستنا، من الأرجح الشروع في التفكير في إعادة تصحيح مسار استراتيجية تعمل على

- تعزيز ريادة الأعمال وخلق المقاولات، والتي ينبغي اعتبارها رافعة للنمو والتطور. وفيما يتعلق بسياسات التدخل، فإن الإجراءات العاجلة التالية تفرض نفسها:

- التزام يهدف جميع مستويات التعليم، ولا سيما مستوى التعليم الابتدائي والثانوي مع ترسيخ " المبادئ الأساسية" لنظم ريادة الأعمال؛
- استفادة أفضل للمقاولات الناشئة من التمويل وإصلاح / تعزيز نظام المصاحبة وتسهيل بشكل كبير الإجراءات الإدارية والعلاقات مع الإدارات؛
- إيلاء اهتمام خاص للمقاولين المتحمسين بدافع اغتنام الفرص، ولا سيما المقاولات ذات النمو السريع التي تتوافر على إمكانية خلق فرص الشغل؛
- خلق سياسات تشجع المقاولين الذين يعملون في القطاع غير المهيكل على أن يصبحوا عاملين منتجين في الاقتصاد المنظم.

المراجع الأجنبية :

- Beduwe C., Espinasse J-M. & Tahar G. (2000) « Inexpérience professionnelle et accès des jeunes à l'emploi », LIRHE – Université des sciences sociales Toulouse, note no.313, 24 pages.
- Boissin, J.-P., Chollet, B. et Emin, S. (2008) « Les croyances des étudiants envers la création d'entreprise, un état des lieux », Revue française de gestion, n° 180, pp. 25-43.
- Bosma N. et Kelly D. (2019), « Global Entrepreneurship Monitor 2018/2019 », Global report, 152 pages
- Clark A. E., Kristensen N. & Westergård Nielsen N. (2009) « Job Satisfaction and Coworker Wages: Status or Signal? », The Economic Journal, 119(536), 430-447.
- El Ouazzani K. (2017), « La dynamique entrepreneuriale au Maroc », Global Entrepreneurship Monitor, Rapport du Maroc 2016, 102 pages
- El Ouazzani K. (2018), « La dynamique entrepreneuriale au Maroc », Global Entrepreneurship Monitor, Rapport du Maroc 2017, 90 pages
- Espinasse J. M. & Giret J. F. (1996) « Trajectoires d'insertion et modélisation des parcours : quelques remarques », LIRHE : Laboratoire interdisciplinaire de recherche sur les ressources humaines et l'emploi, Toulouse

Germe J. F. (2001) « Au-delà des marchés internes : quelles mobilités, quelles trajectoires? », Formation emploi, (76), 129-145.

ILO (2015) « World Employment and Social Outlook: Trends 2015 »

ILO World Employment and Social Outlook: Trends 2017 / International Labour Office. Geneva: ILO, 2017.

Ismail A. and al. (2019), « GEM Middle East and North Africa », Special report 2017, 66 pages

Kew, J., Namatovu, R., Aderinto, R. & Chigunta, F. (2014) « Africa's young entrepreneurs: Unlocking the potential for a brighter future: Special Report », Global Entrepreneurship Research Association.

Lindbeck A. & Snower D.J. (1988) « The insiders-outsiders theory of employment and unemployment », Cambridge, MIT Press

Maldonado (1983) « L'économie informelle en Afrique francophone : structure, dynamiques et politiques », Print group, Genève.

Montgomery, M., Johnson, T. & Faisal, S. (2005) « What kind of capital do you need to start a business: financial or human? », The Quarterly Review of Economics and Finance, N°45, pp. 103-122.

O'Sullivan, A., Rey, M. E., & Mendez, J. G. (2011) « Opportunities and Challenges in the MENA Region », Arab World Competitiveness Report, 2012, 42-67.

Shahrokh F. (2016) « Economic integration in the Middle East: Prospects for development and stability », Middle East Institute Policy Paper 2016-5. Washington, DC: The Middle

Schott, T., Kew, P. & Cheraghi, M. (2015), « Future Potential: A GEM perspective on youth entrepreneurship: Special Report », Global Entrepreneurship Research Association.

Woodman, D. & WYN, J. (2012) « Youth Policy and Generations: Why Youth Policy Needs to "Rethink Youth" », Social Policy and Society, 12(02), pp.265–275.

World Bank. (2017). MENA Overview: The World Bank Group. Available at <http://www.worldbank.org/en/region/mena/overview>

جميع الحقوق محفوظة © 2021، الدكتورة/ فاطمة بوطالب، الدكتور/ خالد الوزاني، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC).